مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

لفظة (آزر) في القرآن الكريم
دراسة لغويّة

مجيد محمّد حبريشة [1] *

1 قسم اللغة العربيّة وآدابها- كلية الآداب - جامعة بنغازي

تاريخ الاستلام : 17 / 11 / 2020 تاريخ القبول : 31 / 12 / 2020

الملخص:

هذا بحث يدور حول لفظة وردت في القرآن الكريم، في سورة الأنعام هي لفظة (آزر)، وقد كثر الحديث حول هذه اللفظة في كتب تفاسير القرآن الكريم المتنوعة المشرب والمادّة، من حيثُ مدلولها وسرد ما فيها من قراءات قرآنية مختلفة (صحيحة وشاذّة)، وأثر كل قراءة في معنى اللفظة إن وُجد، وما نتج في أثناء حديثهم عنها من قضايا في أصول النّحو، وما ورد فيها من خلاف نحويّ أو صرفي بين العلماء.

وقد دُرست هذه اللفظة هنا دراسة لغويّة من خلال المستويات الدّلالية والنحوية والصّرفية، ونُوقِشتْ أقوال العلماء في كل مسألة خلاف دارت حولها سواء أكانت دلالية أم نحويّة عند توجيه إحدى القراءات الواردة فيها، أم صرفية من حيث وزنها وأصلها.

الكلمات المفتاحية:

آزر – لغوية – قراءات – نحو – صرف – دلالة.

Abstract

This is a study that revolves around a word in the holy Qur'an in Surat Al-Anam which is (the word Azar).

There has been a lot of discussions about this word in the various books of interpretations of the Holy Qur'an that differs in sources and content and the article in terms of its meaning and listing its readings Various Qur'anic issues (authentic and odd) and the effect of each reading on the meaning of the word, if any, and the issues that resulted during their discussion of the principles of grammar and what was mentioned in it in terms of grammatical or morphological disagreement between scholars.

This term has been studied here in a linguistic study through levels The semantic, grammatical, and morphological statements of the scholars were discussed in every disagreement issue revolving around it, whether it was semantic or grammatical when directing one of the readings contained in it, or morphological in terms of its weight and origin.

Keywords: Azar, linguistics, readings, syntax, morphology, semantics.

1. المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، حمدا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، وأصلّي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا بحثٌ يتناول دراسة لفظة (آزر) الواردة في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ﴾[1]، دراسة لغويّة، وما ورد فيها من قراءات قرآنية؛ إذ ما أحسب أنّ القدامى أفردوا تصانيف لدراسة لفظة بعينها، ولا أزعم السّبق، فلربما كتبوا وما وقعت عيناي عليه، وقد درسوا الألفاظ المتنوعّة ضمن تفاسيرهم الجليلة، وكشفوا عن معانيها واشتقاقاتها، وبيّنوا المراد من موضعها دون غيرها.

وكنت كلّما مرّت بي آية سورة الأنعام السّالفة الذّكر أُسوّفُ النّظر في كتب تفسير القرآن الكريم ومعانيه وإعرابه، للبحث عن ما قيل عن هذه اللفظة (آزر)، ثمّ لَمّا آن الأوانُ نظرتُ في كتب التّفسير وغيرها فظهر لي بعد البحث أنّ الكلامَ عليها طويلٌ مفرّقٌ في كتب العلماء، يحتاج إلى إعادة نظرٍ، وإلى تحقيقٍ في بعض ما قيل عنها، وإلى ترتيبه تحت عناوين تجمع شتاته، وتشدّ بنيانه، فتجد عند عالم ما ليس عند غيره، وهكذا، فارتأيت أن أجمع المادّة العلميّة حول ما قيل عن هذه اللفظة، وجمّعتُ القراءاتِ القرآنيّةَ الواردةَ فيها، صحيحة كانت أو شاذّة، ووجّهتُها بما قال العلماء.

وما كدتُ أتمّ هذا البحث حتى رأيت بحثًا للشّيخ أحمد شاكر - رحمه الله - ألحقه بكتاب معرّب الجواليقي الذي حققه، وعنوان هذا البحث: (آزر، تحقيق أنّه اسم أبي إبراهيم عليه السّلام)، فقرأته واستفدت منه، وقد ناقش فيه جزئيّة واحدةً مما في جاء في هذا البحث، وكان له فيه أيضًا رأيٌ – سيأتي - حول القراءاتِ الشّاذّةِ خالفَ فيه آراء العلماء فيها، فنقلتُ بعض نصوص الأفذاذ في هذا الشّأن للمناقشة والاستزادة.

وأشرع الآن في مضامين هذا البحث الذي وزّعته على عناوين فرعيّة على النّحو التّالي:

هل هو اسمُ أبي سيّدنا إبراهيم عليه السّلام؟

اختلف العلماءُ في هذا، فقد قال جماعةٌ: هو اسم أبيه، وهو تارَح أيضًا، وقيل: إنّه لقبٌ له، واسمه: تارَح، وعلى هذا فيكون هذا " له اسمًا، كيعقوب

* للمراسلات إلى مجيد محمّد حبريشة
البريد الإلكتروني:
mged19821982@gmail.com

[1] - الأنعام: 74.

وإسرائيل"[1]، قال فخر الدين الرّازي: " لعلّ والدَ إبراهيمَ كان مسمّى بهذين الاسمين، فيحتمل أن يقال: إنّ اسمه الأصليّ كان آزر، وجعل تارح لقبًا له، فاشتهر هذا اللقبُ وخفي الاسمُ. فالله تعالى ذكره بالاسم، ويحتمل أن يكون بالعكس، وهو أن تارح كان اسمًا أصليًّا، وآزر كان لقبًا غالبًا، فذكره الله تعالى بهذا اللقب الغالب"[2].

وقال الزجاج: " وليس بين النّسّابين خلافٌ أنّ اسم أبي إبراهيم (تارح)، والذي في القرآن يدل على أنّ: اسمه آزر"[3]، وقد نقل هذا الفخر الرازي ثم ضعّف رأي النّسابين فقال: " وأما قولهم: أجمع النّسّابون على أن اسمه كان تارح، فنقول: هذا ضعيف؛ لأنّ ذلك الإجماع إنما حصل؛ لأنّ بعضهم يقلّد بعضًا، وبالآخرة يرجع ذلك الإجماع إلى قول الواحد والاثنين، مثل قول وهب وكعب وغيرهما، وربما تعلّقوا بما يجدونه من أخبار اليهود والنّصارى، ولا عبرة بذلك في مقابلة صريح القرآن "[4].

وقيل: هو سبٌّ وعيبٌ، ومعناه عندهم المعوجّ، وقيل: قبيح الفعل، وقيل: معناه بالفارسيّة الشيخُ الهرِمُ، وقيل: السَّيد المعين، وهذا مدحٌ وثناءٌ، وقيل: إنّه اسمُ صنمٍ كان يعبده، ولقب به؛ لملازمته لعبادته، وليس اسمَ أبيه[5]. وكونه اسم صنم نسبه الطبريّ[6] لمجاهد، وقال ابن حجر: "وحكى الطبريّ من طريق ضعيفة عن مجاهد أنّ آزر اسم الصنم وهو شاذٌ "[7].

ونقل الزَّبيديُّ في تاج العروس أنّه اسمُ عمّه، فقال: " وتَارَحُ، كَآدَمَ: أَبو إِبراهيمَ الخَليلِ - صلى الله عَلَيْهِ وَسلم - وعلَى نَبيّنا، بِنَاءً على أَنّ آزَرَ عَمُّه وأُطلِقَ عَلَيْهِ أَبًا مجَازًا، وَفِيه خلافٌ مَشْهُور؛ قَالَه شَيخنَا "[8].

هل يُطلق الأب على العمّ؟

وقد ورد أنّ " العم قد يطلق عليه اسم الأب، كما حكى الله تعالى عن أولاد يعقوب أنهم قالوا: ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾[9]، ومعلوم أنّ إسماعيل كان عمًّا ليعقوب، وقد أطلقوا عليه لفظ الأبِ، فكذا هاهنا"[10].

بيد أنّ تأوّل الأب بالعم يعدّ "خروجًا باللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى معنىً يكون به مجازًا، من غير قرينةٍ ولا دليلٍ على إرادة المجاز، ولو ذهبنا نتأوّل النّصوص الصّريحة بمثل هذا بطلت دلالة الألفاظ على المعاني، ثمّ آيات القرآن متكاثرة في جدال إبراهيم لأبيه في الدّين، ودعائه إيّاه إلى الهداية، وإباء أبيه، من ذلك قوله تعالى في سورة التوبة في الآية 114: ﴿تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾، وانظر أيضًا سور: مريم (41-50)، والأنبياء (51-52)، والشّعراء (69-86)، والصّافّات (83-87) ... ففي هذه المواضع كلّها النّصريح بأنّ جدال إبراهيم كان مع أبيه، فكيف يمكن حملها كلّها على إرادة المجاز من غير دلالة أو قرينة؟! "[11].

ولا أرى داعيًا لكلّ هذه الأقوال السّالفة؛ فكلّ هذه " التّكلّفات إنّما يجب المصير إليها لو دلّ دليلٌ باهرٌ على أنّ والد إبراهيم ما كان اسمه آزر، وهذا الدّليل لم يوجد البتّة، فأيّ حاجة تحملنا على هذه التأويلات، والدّليل القوي على صحّة أنّ الأمر على ما يدل عليه ظاهر هذه الآية، أنّ اليهود والنّصارى والمشركين كانوا في غاية الحرص على تكذيب الرسول عليه الصلاة والسلام، وإظهار بغضه، فلو كان هذا النسب كذبًا لامتنع في العادة سكوتُهم عن تكذيبه، وحيث لم يكذبوه علمنا أنّ هذا النسب صحيحٌ، والله أعلم "[12].

الرّاجح في لفظة آزر:

والذي يظهر بعد كل ما سلف ويترجّح أنّ المراد بآزر هو اسم أبيه؛ بصريح القرآن الكريم:﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ ﴾[13]، ولما ورد في البخاري أنّ النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – قال: " يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ آزَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَعَلَى وَجْهِ آزَرَ قَتَرَةٌ وَغَبَرَةٌ، فَيَقُولُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ لَا تَعْصِنِي؟ فَيَقُولُ أَبُوهُ: فَالْيَوْمَ لَا أَعْصِيكَ فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: يَا رَبِّ إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لَا تُخْزِيَنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ، فَأَيُّ خِزْيٍ أَخْزَى مِنْ أَبِي الْأَبْعَدِ؟ فَيَقُولُ اللَّهُ: إِنِّي حَرَّمْتُ الْجَنَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ. ثُمَّ يُقَالُ: يَا إِبْرَاهِيمُ مَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ، فَيَنْظُرُ، فَإِذَا هُوَ بِذِيْخٍ مُتَلَطِّخٍ فَيُؤْخَذُ بِقَوَائِمِهِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ "[14]، وزاد الطّبريّ أنّه: " هو القولُ المحفوظُ من قولِ أهل العلم"[15].

قال الشيخ أحمد شاكر بعد أن ذكر الحديث السّالف: " فهذا النّصّ يدلّ على أنّه اسمه العلمُ، وهو لا يحتمل التّأويل ولا التّحريف. ووجه الحجّة فيه أنّ النّبيّ الذي جاءنا بالقرآن من عند الله فصدّقناه وآمنّا أنّه لا ينطق عن الهوى، هو الذي أخبرنا أنّ (آزر) أبو إبراهيم، وذكَرَه باسمه العَلَم في حديثه الصّحيح، وهو المبيّن لكتاب الله بسنّته، فما خالفها من التّأويل أو التّفسير باطلٌ "[16]. وقد يكون الوارد في الحديث أنّ النبيّ – صلّى الله عليه وسلّم – أطلقه وأراد عمّه، وهو في هذا يكون مجاريًا أسلوب القرآن الكريم في إطلاق العمّ بمعنى الأب[17].

ثم بعد ترجيحي أنّ (آزر) اسمُ أبيه رأيتُ السّهيليَّ يقول: " وقيل هو اسمٌ لأبيه، كان يسمّى تارحَ، وآزرَ، وهذا هو الصّحيح؛ لمجيئه في الحديث منسوبًا إلى آزر "[18].

ضبط (تارخ – تارح):

وفي هذا خلاف بين أهل العلم فقد روي (تارح) بالحاء وفتح الحاء، كما أنّه روي (تارخ) بالخاء وفتح الرّاء، فقد قال القسطلاني:" تارح: بفوقية وراء مفتوحة، آخره حاء مهملة"[19]. وقال الزَّبيدي: "وأما أبوه فإنه تارخ بالخاء المعجمة، وقيل: بالمهملة "[20].

رأيُ الشّيخ مُحمّد متولّي الشّعراويّ[21]:

الشيخ الشّعراوي هو من هو في تفسير القرآن الكريم في القرن السّالف، فقد فتح الله عليه في التفسير، وكتب له القبول والحظوة، كلّ ذلك لسعة علمه في علوم اللغة والشّريعة وطرق دعوته، فقد كان رحمه الله " يدعو إلى الله على بصيرة، بأسلوب مباين لكل ما ألفه النّاس من أساليب الدّعوة والتّوجيه، وأنماط الوعظ والإرشاد، وإنّما كان ذلك؛ لأنّ الشّيخ سلك في وعظه دربًا غير مطروق، وورد ماء مهجورًا، وانتجع كلأ غير مرعي "[22].

ومن بين ما أتى به أنه كان يرى أنّ (آزر) ليس اسمًا لأبي سيّدنا إبراهيم عليه السّلام – بل هو اسم عمّه للتّالي:

1. أنّ رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم – قال: " خرجت من نكاح ولم أخرج من سفاح، من لدن آدم إلى أن ولدني أبي وأمي، ولم يصبني من

---

[1] - ابن عطية، المحرر الوجيز2/310.
[2] - مفاتيح الغيب 32/13.
[3] - معاني القرآن وإعرابه 265/2.
[4] - مفاتيح الغيب 31/13.
[5] - ينظر الأقوال عند: الطبري، جامع البيان 467/11، والقسطلاني، إرشاد الساري 287/7، والعيني، عمدة القاري 240/15، والسفيري، المجالس الوعظية 324/1.
[6] - جامع البيان 467/11. وسيأتي أنه نسب لسعيد بن المسيب أيضًا.
[7] - فتح الباري 499/8.
[8] - مادة (ترح)، 327/6، وأراد بقوله: " قاله شيخنا" أي الشيخ محمد بن الطيب الفاسي، المتوفى سنة1170هـ، فقد صرّح به من مواطن عديدة في التاج.
[9] - البقرة: 133.
[10] - الرازي، مفاتيح الغيب 32/13. وينظر: الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن ص57، والدامغاني، قاموس القرآن ص13.
[11] - من بحث نشره الشّيخ أحمد شاكر ملحقًا بكتاب المعرّب للجواليقي بعنوان: آزر، تحقيق أنّه اسم أبي إبراهيم عليه السّلام، ص362.
[12] - الرازي، مفاتيح الغيب 32/13.
[13] - الأنعام: 74.
[14] - الصحيح، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:125]، حديث رقم (3172)، 1223/3.
[15] - جامع البيان 466/11.
[16] - من بحث نشره الشّيخ أحمد شاكر ملحقًا بكتاب المعرّب للجواليقي بعنوان: آزر، تحقيق أنّه اسم أبي إبراهيم عليه السّلام، ص364.
[17] أفادني بهذا أستاذي الدكتور محمد أحمد الوليد حفظه الله!
[18] - الروض الأنف 38/1.
[19] - إرشاد السّاري 342/5.
[20] - تاج العروس (آزر)، 47/10.
[21] الشيخ الشعراوي – رحمه الله – هنا يكرّر رأي الإمام السيوطيّ – رحمه الله – كما سيأتي، في كتابه الحاوي للفتاوي، وكلاهما تبنّى قول الشّيعة وكرّره.
[22] - الطناحي، مقالات الطّناحي 280/1.

سفاح الجاهلية شيء "[1]، فهو هنا صلّى الله عليه وسلم " أخبر أنّه من سلسلة نسب موحد لا يمكن أن يكون للشرك فيه مجال، وآزر كان مشركا، وما دام الحق يقول في آية أخرى: ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾[2]. فلو أن آزر الوالد الحقيقي لإبراهيم لكان سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - من ذرّيّته "[3].

2. أنّ النبّيّ صلّى الله عليه وسلّم – قال: " ما زلت أتنقل من أصلاب الطّاهرين إلى أرحام الطّاهرات "[4] .

" وهو قول يدل على أن نسبهُ الشّريف مطهّرٌ من الشّرك من جهة الآباء ومن جهة الأمهات، إذن فلا يصح أن نعتقد أن أبا إبراهيم هو آزر؛ لأنه كان على هذا الوضع مشركًا"[5].

3. أنّ القرآن الكريم كما أنه يطلق الأب على الوالد الحقيقي الذي ينحدر الولد من صلبه فإنه أطلقه كذلك على العمّ أخ الوالد، والدليل قول الله تعالى: ﴿ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾[6] .

فـ (آباء) جمع أب، والجمع أقله ثلاثة، وهنا عدّدهم: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، ومعلوم أن الأخيرين أخوان، فالأبوّة هنا أبوّة عمومة، فيعقوب هو ابن إسحاق، وإسحاق أخو إسماعيل، وإبراهيم أبوهما، " إذن فقد أطلق الأب وأريد به العمّ، ويدلنا الرسولُ - صلّى الله عليه وسلم - على ذلك حينما أخذ عمه العباس أسيرًا فقال: (ردّوا عليّ أبي)، وأراد عمّه العبّاس "[7].

" وبعد ذلك نأتي لنقول: إننا حين نطلق كلمة الأب في أعرافنا نعلّم أن اللغة التي نتكلمها لغة منقولة بالسماع، ... والعامية وإن كانت تحرف الفصيح إلا أنّ أصولها منقولة عن أسلافنا وآبائنا، وهم حين يريدون الأب الحقيقي يقولون له أب ولا يأتون باسمه الشخصي؛ فإذا جاء لك إنسان وقال لك: أبوك موجود؟ ولم ينطق باسم الوالد فهو يقصد والدك فعلا، لكن افرض أنّ لك عما، فيقول لك السائل: أبوك محمد موجود؟

لقد جاء هنا بتحديد الاسم العلم حتى ينصرف الذّهن إلى السّؤال عن العمّ؛ لأنّه لو أراد الأب الحقيقيّ لما ذكر اسمه واكتفى بالسّؤال عنه بالأبوّة فقط، إذن فلو قال الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾، ولم يحدّد العلم لقلنا: إنّ آزر هو والد إبراهيم وليس عمّه، وبذلك يكون هو جدَّ رسولِنا، ولكنّ القرآن حدّد الاسم وقال: ﴿ لِأَبِيهِ آزَرَ ﴾، أي ميّز اسم الشّخص ليخرج الأب الحقيقيّ من كلمة أب، وبذلك تنتهي الخلافية في هذه المسألة "[8].

وهذا الرّأي أصلُه للشّيعة وتبنّاه من المتقدّمين الإمامُ السّيوطي في كتابه الحاوي للفتاوي[9]، وأتى بأدلة منقولة كالتي ذكرها الشيخ الشعراوي، وأدلة استنبطها هو نفسه، ثمّ قال: " فعرف من مجموع هذه الآثار أنّ أجداد النّبيّ - صلى الله عليه وسلّم - كانوا مؤمنين بيقين من آدم إلى زمن نمرود، وفي زمنه كان إبراهيم عليه السّلام وآزر، فإن كان آزرُ والدَ إبراهيمَ فيستثنى من سلسلة النّسب، وإن كان عمه فلا استثناء، وهذا القول - أعني أنّ آزر ليس أبا إبراهيم - ورد عن جماعة من السلف "[10].

وأكثر هذه الأدلّة التي ذكرها الشّيخ الشّعراوي في تبيين اسم أبي إبراهيم كان قد سطّره الإمام فخر الدين الرّازي في تفسيره المسمّى مفاتيح الغيب[11]، ناقلاً إيّاه عن الشّيعة، ثم فنّده، فالظّاهر أنّ الشيخ الشّعراوي – رحمه الله - كان قد اطّلع عليه وعلى كلام الإمام السّيوطيّ، وزاد عليه أشياء.

ورودها في القرآن الكريم:

لم ترد لفظة (آزر) في القرآن الكريم إلا مرّة واحدةً في الآية الرّابعة والسّبعين من سورة الأنعام، وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾.

القراءات الواردة فيها:

ورد في لفظة (آزر) خمسُ قراءات[12]، ثنتان منها صحيحتان، وبقيتها شاذّةٌ، وهي على النّحو الآتي:

1. قرأ الجمهور (آزَرَ)، بفتح الرّاء، ولها خمسة توجيهات ستأتي.
2. قرأ يعقوبُ (آزَرُ) بضمّ الرّاء، وهي أيضًا قراءة أبيّ، وابن عباس، والحسن، ومجاهد، و(أبي زيد المديني، أو ابن يزيد المدني)، والضّحاك، وسليمان التّيمي، والنّخعي، وابن وثّاب.
3. قرأ ابن عباس (أَأَزْرًا تَتَّخِذُ)، بهمزة استفهام وفتح الهمزة بعدها وسكون الزاي ونصب الراء منونة، وبحذف همزة (أتتخذ).
4. قرأ ابنُ عبّاس أيضًا، وأبو إسماعيل الشّامي (أَإِزْرًا تَتَّخِذُ)، بكسر الهمزة بعد همزة الاستفهام، وبحذف همزة (أتتخذ).
5. قرأ الأعمش (إِزْرًا تَتَّخِذُ)، بكسر الهمزة، وسكون الزاي، ونصب الراء، وتنوينها، وبغير همزة في (أتتخذ).

قال الشّيخ أحمد شاكر: " وأما ما سمّوه قراءات في لفظ آزر فإنها روايات لا سند لها ولا قوام، وليست تثبت عند أهل العلم بالنّقل بحال، فهي أضعف من توسم بأنّها قراءات شاذّة، وإن حكاها أبو حيّان وغيره في تفاسيرهم، والقراءات الصّحيحة المعروفة العشر بل الأربعة عشر لم ينقلوا فيها إلا (آزر) بفتح الراء، وقرأ يعقوب (آزرُ) بضمّها، وليس في كتب القراءات ولا تفسير الطّبري سواهما، وانظر النّشر لابن الجزريّ ... وإتحاف فضلاء البشر ... وغيرهما"[13].

يظهر من كلام الشّيخ أنّه لا يعتدّ إلا بالقراءات الصّحيحة، وكأنه لم يقبل فوقها إلا قراءة الأربعة المتممين للعشرة، وكأنه يعدّ هذه الأربع من الصّحيحة، وأصحابها: الحسن البصريّ واليزيديّ والأعمش وابن محيصن، وجميع هؤلاء قراءتهم شاذّةٌ عند أهل الفنّ.

وقوله: (والقراءات الصّحيحة المعروفة العشر بل الأربع عشرة)، كانت إحدى القراءات السالفة الذكر في اسم (آزر) منسوبة للأعمش – وهي القراءة الخامسة – والأعمش أحد القراء الأربعة المتمّمين للعشرة، فهل يردّها أم أنّه لم يطّلع عليها – وهو الأقرب - كونها منسوبةً للأعمش.

والقراءاتُ الشّاذةُ كثيرةٌ ويصعُب جمعُها، بيد أنّ الذي شاع منها وانتشر قراءةُ الأربعة السابقين، ونالت شهرة دون غيرها؛ لتدوينها كاملة من أول الفاتحة حتى آخر النّاس، وألّفت كتب عدّة في القراءات الأربع عشرة، منها كتاب: (إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة)، لشمس الدين محمد بن خليل القباقبي المتوفّى سنة (849هـ)، وهو مطبوع، والأشهر منه كتاب:(إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر)، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني البناء الدمياطي المتوفّى سنة(1117هـ)، وهو مطبوعٌ أيضًا.

كما أنّه أفردت الأربع الشّاذة بتصانيف ومنهم من وجّهها منفردة، كما أنّه

---

[1] - ابن أبي شيبة، المصنّف، حديث رقم (31641)، 303/6.
[2] - التوبة: 28.
[3] - تفسير الشعراوي 3733/6.
[4] - لم أقف عليه بهذا اللفظ، وورد في دلائل النبوة لأبي نعيم 57/1 هكذا: " لم يلتق أبواي في سفاح ، لم يزل الله - عز وجل - يُنقّلني من أصلاب طيبة إلى أرحام طاهرة، صافيا، مهذبا، لا تتشعب شعبتان إلا كنت في خيرهما "، وهو موضوع عند الشوكاني ذكره بخلاف في الرواية، قال في الفوائد المجموعة ص300: " هو موضوع، وضعه بعض القصاص ".
[5] - تفسير الشعراوي، 3733/6.
[6] - البقرة: 133.
[7] - تفسير الشعراوي 3733/6.
[8] - تفسير الشعراوي 3733/6-3734.
[9] 254/2.
[10] تفسير الشعراوي 258/2.
[11] - 13/31-34.
[12] - ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ص38، وأبو حيان، البحر المحيط 186/5، وابن الجزري، النشر 259/2، والبناء، إتحاف فضلاء البشر ص266.
[13] - من بحث نشره الشّيخ أحمد شاكر ملحقًا بكتاب المعرّب للجواليقي بعنوان: آزر، تحقيق أنّه اسم أبي إبراهيم عليه السّلام، ص362.

ألفت كتب خاصّة في القراءات الشاذّة على وجه العموم، فهل يمكن ردّ كلّ ما جاء فيها لأنّها شاذة، ونخالف ما ذهب إليه العلماء من أنّ القرآن الكريم حجة بجميع قراءاته؟ وللإمام السّيوطيّ نصٌّ نفيسٌ في هذه القضيّة، فقد قال في الاقتراح: " أما القرآن فكلّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاجُ به في العربية، سواء كان متواترًا، أو آحادًا، أم شاذًا.

وقد أطبق النّاس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربيّة إذا لم تخالف قياسًا معلومًا، ... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذّة لا أعلم فيه خلافًا بين النّحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه "[1].

وقال الشّيخ محمّد عبد الخالق عُضيمة: " والقرآن الكريم حجة في العربية بقراءته المتواترة، وغير المتواترة؛ كما هو حجة في الشريعة. فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفي فيه برواية الآحاد "[2].

فلو أنّ القراءات الشّاذة ضعيفةٌ لما اتّفق العلماءُ على الاستشهاد بها في قضايا اللغة ومسائل الشّريعة، وغاية ما فيها أنّها فقدت أحد شروط القراءة الصّحيحة المتمثّلة في صحّة السّند مع التواتر، وموافقة العربيّة ولو بوجه، وموافقة الرّسم العثماني[3].

ثم نقل الشّيخ أحمد شاكر – رحمه الله – تصويبَ الطّبريّ قراءةَ النصب عنده، دون قراءة الرّفع، والأخيرة قراءةُ يعقوبَ أحدِ أصحاب القراءاتِ العشر الصّحيحة، وقد نصّ العلماء على أنّه لا مفاضلة بين القراءات ولا سيّما الصّحيحة منها، فقد نقل عن الإمام أحمد بن يحيى ثعلب أنّه قال: " إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السّبعة، لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى كلام النّاس، فضّلت الأقوى "[4].

وزعم أبو جعفر النّحّاس أنّ " السّلامة من هذا عند أهل الدّين إذا صحّت القراءتان عن الجماعة ألاّ يقال إحداهما أجود من الأخرى لأنهما جميعا عن النبي صلّى الله عليه وسلّم فيأثم من قال ذلك. وكان رؤساء الصحابة رحمهم الله ينكرون مثل هذا "[5].

توجيه القراءات السّالفة:

1. قراءة الجمهور، (آزرَ) وهي بفتح الراء، وفيها خمسة توجيهات، ذكرها العلماء، هي على النحّو التّالي:

الأول : أنه بدلٌ من أبيه إن كان هو اسمَ أبيه، أو لقبًا له[6].

الثاني: أنه عطف بيان له إن كان لَقَبًا لأبيه[7].

الثالث: أنّه نعتٌ أو حالٌ إن كان صفة له بمعنى المخطئ، كما قال الزجاج[8]، أو المعوجّ، قال الفرّاء: " وقد بلغني أنّ معنى (آزر) في كلامهم معوجٌّ، كأنّه عابه بزيغه وبعوجه عن الحقّ "[9]، أو الشّيخ الهرم كما قاله الضحاك[10]، وعلى أنّه حالٌ فالتقدير: وهو في حال اعْوِجَاج أو خطأ.

ثمّ إن قيل : إن (آزر) كان اسمَ صنمٍ يعبدُه أبوه، كما قال سعيد بن المسيب ومجاهد[11]، فيكون حينئذ عطفَ بيانٍ لأبيه، أو بدلاً منه، ووجه ذلك أنه لما لازم عبادته نُبِزَ به، وصار لقبًا له، كما قال الشاعر :

أُدْعَى بِأَسْمَاءَ نَبْزًا فِي قَبَائِلِهَا ... كَأَنَّ أَسْمَاءَ أَضْحَتْ بَعْضَ أَسْمَائِي[12]

وقال الزمخشريّ: " كما نبز ابن قيس بالرقيات اللاتي كان يُشَبِّبُ بهن فقيل : ابن قيس الرُّقَيَّات"[13].

الرابع: أن يكون على حذف مضاف، والتقدير: لأبيه عابدِ آزر، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ، وعلى هذا فيكون (عابد) صفةً لأبيه، أُعْرِبَ هذا بإعرابه، وحذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه ورد كثيرًا في القرآن الكريم وفي كلام العرب، فمنه قوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا ﴾[14]، أي: واسأل أهل القرية، وقوله: ﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾[15]، أي: أهل مدين، وقول حميد بن ثور الهلالي:

قَصَائِدَ تَسْتَحْلِي الرُّوَاةُ نَشِيدَهَا ... وَيَلْهُو بِهَا مِنْ لاَعِبِ الْحَيِّ سَامِرُ[16]

يَعَضُّ عَلَيْهَا الشَّيْخُ إِبْهَامَ كَفِّهِ ... وَتَخْزَى بِهَا أَحياؤُكُمْ وَالْمَقَابِرُ

أي: أهل المقابر.

ومنه قول العرب:" بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ"[17]، يريدون: أهل الطريق.

الخامس: أن يكون منصوبًا على الذَّمِّ[18].

السّادس: أنّه منصوبٌ على أنّه مفعولٌ به أوّل بفعلٍ محذوفٍ، وذلك إذا كان اسمَ صنمٍ، "كأنّه قال: وإذ قال إبراهيم لأبيه: أتتخذ آزَرَ إلهًا؟ أتتخذ أصنامًا آلهةً؟ "[19].

2. توجيه قراءةِ يعقوبَ (آزرُ)، بضمّ الراء، خرّجت هذه القراءة تخريجين هما:

أ-على حذف أداة النّداء، كأنّه قال: يا آزرُ، قال الفرّاء: "وهو وجهٌ حسنٌ "[20] بيد أنّ هذا التّوجيه لا يتماشى إلا إذا كان (آزر) علمًا؛ لأنّ حرف النّداء لا يحذف إلا إذا كان المنادى علمًا[21]، نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴾[22]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[23]، ونحو قول الشّاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومختبِطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ[24]

أي يا يزيد، ومما يؤيد هذا الوجه أنّ (يا) ثبتت في مصحف أبيّ رضي الله عنه : (يا آزر)[25]، وهذا كما سلف من قريب على القول بأن (آزر) علمٌ، وأمّا إن عُدّ صفة فحذفُ حرفِ النّداءِ منه ضعيفٌ، ومما ورد منه قولهم في المثل: افتد مخنوق، وأصبح ليل، وأطرق كرا.

قال سيبويه بعد ذكر الأمثال السالفة: " وليس هذا بكثير ولا بقوي " [26].

ب-على نيّة حذف تقدير مضافٍ محذوف، والتقدير: يا عابد آزر، ذكر هذا الوجه الهمذاني فقال: " أريد عابد آزر، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، هذا إذا جعلته صنمًا، وأمّا إذا جعلته اسم أبي إبراهيم – عليه السّلام

[1] ص68.
[2] - دراسات لأسلوب القرآن الكريم 1/1-2.
[3] - ابن الجزري، النشر 9/1، والبناء، إتحاف فضلاء البشر ص8.
[4] - أبو حيان، البحر المحيط 455/4.
[5] - إعراب القرآن 65/1.
[6] - الطبري، جامع البيان 467/11.
[7] - أبو حيان، البحر المحيط 561/4.
[8] - معاني القرآن وإعرابه 265/2.
[9] - معاني القرآن 340/1.
[10] - أبو حيان، البحر المحيط 561/4.
[11] - ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب 5/7.

[12] - البيت من البسيط، وهو لأبي محمد خازن كتب الصاحب بن عباد، ينظر: الثعالبي، يتيمة الدهر 229/3، والبغدادي، شرح شواهد الشافية 298/4، وبغير نسبة عند الزمخشري في الكشاف 39/2.
[13] - الكشاف 39/2.
[14] - يوسف: 82.
[15] - الأعراف: 85.
[16] - البيتان من الطويل، وهما في ديوانه ص89،
[17] - سيبويه، الكتاب 213/1.
[18] ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب 6/7.
[19] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 265/2.
[20] - معاني القرآن 340/1.
[21] - الرضي، شرح الكافية 425/1.
[22] - يوسف: 46.
[23] - يوسف: 29.
[24] - البيت من الطويل، نسب لنهشل بن حرّي، ولغيره. ينظر: البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب 297/7.
[25] - ابن عطية، المحرر الوجيز 310/2.
[26] - الكتاب 231/2.

– فوجهه ظاهرٌ "[1].

وهذا الوجه الثّاني وهو كونه رفع (آزر) على حذف مضاف أراه بعيدًا؛ إذ الظاهر أولى من التّقدير، وقد علّل الهمذاني له بأنّه لا يتمشّى إلا على كون (آزر) اسم صنم، والتوجيه الأول أوْلى، وهو كونه منادًى لأداة نداء محذوفة.

3. توجيه قراءة ابن عباس (أَأَزْرًا تَتَّخِذُ)، وهي بهمزتين - الأُولى للاستفهام- والثانية مفتوحة وبسكون الزاي ونصب الرّاء منوّنةً، وبحذف همزة (أتتخذ).

وقد ذكر الزمخشريّ[2] قراءة ابن عباس هذه، بيد أنه لم يُسْقط همزة الاستفهام من (أتتخذ)، وقد فسر ابن عطية القراءة الأولى وهي التي فيها حذف همزة (أتتخذ) بقوله: " ومعنى هذه القراءة عضدا وقوة ومظاهرة على الله تعالى تتخذ ، وهو من قوله ﴿اشدد بِهِ أَزْرِي﴾[3] "[4].

وعلى هذا المعنى فيحتمل انتصاب (أزرًا) ثلاثة احتمالات ذكرها ابن عادل[5] هي :

الأول: أن يكون مفعولًا من أجله، ويكون قوله: (أصناماً آلهة) منصوبًا بـ (تتخذ)، والمعنى على هذا: (أتَتّخذ أصناماً آلهةً؛ لأجل القوة والمظاهرة).

هذا إذا كان آزر مشتقًّا من الأزر بمعنى القوّة، وأمّا إن كان مشتقًا من الوزر وهو الإثم فكيف يكون مفعولًا من أجله، والوزر لا يكون مبتغى؟

أجاب عن هذا الهمذاني فقال: " قد يأتي في كلام القوم ما يصحّ وصفه بالغرض، وهو مع ذلك منصوبٌ على أنّه مفعولٌ من أجله نحو قولهم: قعد عن الحرب جبنًا، وفعل ذلك عجزًا، فالجبنُ والعجزُ كلاهما لا يكون مقصودًا، كما يكون التّقويم مقصودًا في قولك: ضربته تقويمًا له "[6].

الثّاني: أن يكون منصوبًا على الحال؛ لأنها في الأصل صفةٌ لقوله: " أصناماً "، فلما قُدِّمَتْ عليها وعلى عاملها انتصَبَت على الحال، ونصّ العلماء[7] على أنّ الصفة إذا تقدمت على عاملها أعربت حالًا.

والثالث: أنْ يكون منصوبًا على أنّه مفعول ثانٍ، قُدِّم على عامله، والأصل: أتتخذ أصنامًا آلهة أزْراً، أي قوةً ومظاهرة.

زاد الهمذاني وجهًا رابعًا وهو أنّه " منصوب بفعل مضمر تقديره: أتعبدُ أزرًا، على الإنكار، أو أتتّخذ أزرًا، ثمّ قال: تتّخذ أصنامًا آلهةً، تثبيتًا لذلك وتقريرًا له، وهو داخلٌ في حكم الإنكار؛ لأنّه كالبيان له "[8].

4. توجيه قراءة ابن عباس الثانية، وأبي إسماعيل الشامي: (أَإِزْرًا تَتَّخِذُ) قال ابن عطية: "ومعناها: أنها مبدلة من واو كوسادة وإسادة فكأنه قال: أوزرا ومأثما تتخذ أصناما، ونصبه على هذا بفعل مضمر "[9].

وزاد العكبري[10] وجهًا آخر للهمزة وهي أنّها فاء الكلمة وليست بمبدلة.

وقال الزّمخشريّ: " ومعناه: أتعبد آزرًا على الإنكار؟ ثم قال: تتخذ أصناما آلهة؛ تثبيتا لذلك وتقريرا، وهو داخل في حكم الإنكار، لأنه كالبيان له "[11]، وتعقب ابن عادل قوله: "وهو داخلٌ في حكم الإنكار"، فقال: " يقوّي أنه لم يُقرأ: أَتَتَّخِذُ، بهمزة الاستفهام؛ لأنه لو كان معه همزة استفهام لكان مستقلاً بالإنكار، ولم يحتج أن يقول: هو داخلٌ في حكمِ الإنكارِ لأنه كالبيان له "[12].

5. توجيه قراءة الأعمش: (إِزْرًا تَتَّخِذُ)، وتوجيهها كتوجيه القراءة السّابقة بأن (إزرا) منصوبة بفعل محذوف كما هو ظاهر المعنى.

علّة منع صرفه:

سلف أنّ اسم (آزر) ممنوعٌ من الصّرف، وقد اختلف في علّة منع صرفه، وسبب ذلك راجعٌ إلى أصله، أهو علم أم صفة؟ عربيّ أم أعجمي؟

فمن رأى أنه علمٌ فيكون مانع صرفه العلميّة مع العجمة، ومن ذهب إلى أنّه صفةٌ وليس بعلم، رأى أنّ سببَ المنع الصفةُ مع العجمة، ومن رأى أنّه عربيٌّ جعل علّة منعه العلميّة مع وزن الفعل.

ووزنه على (أفعل أو فاعَل)، قال ابن برّي: " يُحْتَمل أن يكون وَزنه أفْعَل مثل آدم، وَيحتمل أن يكون فَاعل مثل تارخ وفالخ وشالخ ولاون، وَهَذَا الْوَزْن كثيرٌ فِي الأعجمي "[13].

وقال أبو جعفر النّحاس: " يكون هذا مشتقًّا من الأَزر، وهو الظّهر، ولا ينصرف؛ لأنه على أَفْعَل "[14].

قال الزّمخشري: " الأقرب أن يكون وزن آزَرَ فاعل، مثل تارح وعابر وعازر وشالخ وفالغ، وما أشبهها من أسمائهم "[15]، وذكر العُكبريّ فيه وجهين فقال: " لم ينصرف للعجمة والتّعريف، على قول من لم يشتقه من الأَزر أو الوزر، ومن اشتقه من واحدٍ منهما قال: هو عربي ولم يصرفه للتعريف ووزن الفعل "[16].

وقال الهمذاني: " واختلف في وزنه، فقيل: فاعَل، كعازر وشالخ وشبههما من الأسماء بالسّريانيّة، والمانع له من الصّرف العجمة والتّعريف.

وقيل: وزنه أفعل، والمانع له من الصّرف أيضًا العجمةُ والتّعريف، هذا على قول من لم يجعله مشتقًّا من الأَزر وهو القوّة، أو الوزر وهو الإثم، أو المؤازرة وهي المعاونة، يقال: آزرت فلانًا إذا عاونته.

ومن جعله مشتقًّا من واحدٍ منهنّ كان عربيًّا عنده، والمانع له من الصّرف التّعريفُ ووزن الفعل"[17].

وبعد أن نقل ابنُ عادلٍ الخلافَ السّالفَ في علّة المنع قال: " وهذا الخلافُ يشبه الخلافَ في آدمَ، ... وأنّ اختيار الزمخشريّ فيه أنه فاعلَ كعابَر، وما جرى على ذاك.

وإذا قلنا بكونِه صفةً على ما قاله الزّجاج بمعنى المخطئ أو بمعنى المعوجّ أو بمعنى الهَرِم، كما قاله الفرّاء والضّحاك فَيُشْكل مَنْعُ صرفِه، ويَشْكل أيضًا وقوعُه صفةً للمعرفة.

وقد يُجاب عن الأوّل بأن الإشكال يندفع بادّعاء وزنه على أَفْعَل، فيمتنع حينئذ للوزن والصفة كأحمر وبابه. وأمَّا على قول الزمخشري فلا يتمشَّى ذلك.

وعن الثاني بأنّه لا نُسَلِّم أنه نعت لـ (أبيه) حتى يلزم وصفُ المعارف بالنكرات بل هو منصوبٌ على الذّمّ، أو أنه على نية الألف واللام، قالهما الزّجاج والثاني ضعيف؛ لأنَّ حذف أل وإرادة معناها إمَّا أن يؤثر مَنْعَ صرف [كما] في (سحر) ليوم بعينه ويسمَّى عَدْلاً، وإمَّا أن يؤثر بناءً ويسمى تضمُّناً كأمس، ... ولا يمكن أن يقال: إن (آزَر) امتنع من الصرف كما امتنع (سحر) أي للعدل عن أل؛ لأنّ العدلَ يُمْنع فيه مع التّعريف، فإنّه لوقتٍ بعينه، بخلاف هذا فإنه وصفٌ كما فرضتم "[18].

---

[1] الفريد في إعراب القرآن المجيد 618/2.
[2] - الكشاف 39/2.
[3] - طه: 31.
[4] - ابن عطية، المحرر الوجيز 310/2.
[5] - اللباب في علوم الكتاب 6/7-7.
[6] الفريد في إعراب القرآن المجيد 619/2.
[7] الرضيّ، شرح الكافية 470/3.
[8] الهمذاني، الفريد في إعراب القرآن المجيد 618/2-619.
[9] - المحرر الوجيز 310/2.
[10] - إملاء ما منّ به الرحمن ص223.
[11] - الكشاف 39/2.
[12] - اللباب في علوم الكتاب 231/8.
[1313] - في التعريب والمعرب ص29.
[14] إعراب القرآن 17/2.
[15] - الكشاف 39/2.
[16] - إملاء ما من به الرحمن 223.
[17] الفريد في إعراب القرآن المجيد 617/2.
[18] - اللباب في علوم الكتاب 230/8.

2. نتائج البحث:

وبعد ما سبق من نقل نصوص ومناقشتها يخلص البحث إلى التّالي:

1. إذا كان الخلاف في معرفة شخصيّة (آزر) قديمًا بين العلماء، فإنّ البحث يرجّح أنّ اسم (آزر) هو اسم أبي سيّدنا إبراهيم – عليه السلام – يعضّد هذا ويقويه الآيةُ نفسُها، والحديثُ الواردُ في صحيح الإمام البخاريّ، ولا يلتفتُ إلى ما قيل من أنه عمّه أو أنّه اسم صنمٍ أو غيره مما سطّره البحث سالفًا؛ لعدم وجود ما يقوّي هذه الآراء.
2. ذهب الشّيخ الشّعراوي – رحمه الله – إلى أنّه اسمُ عمّه، ونفى أن يكون (آزر) اسمَ أبي سيّدنا إبراهيم، وأتى بأدلّة أكثرها نقلها الفخرُ الرّازيّ عن الشّيعة، وقد فنّد هذه الأدلة الإمام الرّازيّ في تفسيره: مفاتيح الغيب، رحمه الله.
3. ورد في اسم (آزر) خمس قراءات، اثنتان منها صحيحة، وبقيتها شاذّة، وكلّ قراءة من هذه القراءات لها وجهٌ في العربيّة مقبولٌ، وناقش البحث رأيَ الشّيخ أحمد شاكر – رحمه الله – في مسألة القراءاتِ الشّاذّة، وفي المفاضلة بين القراءات والتّصويب بينها كما فعل الإمام الطّبري.
4. نقل بعض العلماء الإجماع على أنّ (آزر) غيرُ عربيّ، وخالف في ذلك العكبريّ والهمذاني فنقلا عن القائل بعربيّته.
5. اختلفت آراء العلماء في مانع صرفه بين العلمية والصّفة، وبعد أن رجّح البحث كونه علمًا على أبي سيّدنا إبراهيم – عليه السّلام – فعليه يكون مانع صرفه العلميّة مع العجمة.
6. ذهب بعض العلماء إلى أنّ وزن (آزر) أفعل، وبعضهم إلى أنه (فاعَل)، ولكلّ تأويله، ويذهب البحث إلى من قال بالثّاني؛ وذلك لكثرة ورود مثل هذا الوزن في العلم الأعجميّ.

والله الموفّق

3. قائمة المصادر والمراجع :

القرآن الكريم.

1. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد (235هـ)، الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار، (مصنّف ابن أبي شيبة) تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد- الرياض، ط1، 1409هـ.
2. ابن بري، أبو محمد عبد الله بن بري (582هـ)،في التعريب والمعرب، تح: إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة – بيروت.
3. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (256هـ)، صحيح البخاري = الجامع الصّحيح المختصر، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت – لبنان، ط3، 1987م.
4. البغدادي، عبد القادر بن عمر (1093هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار البيان، ودار المأمون، دمشق، سورية، من 1973م حتى 1981م.
5. الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (429هـ)، يتيمة الدّهر في محاسن أهل العصر، تح: مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1403هـ/1983م.
6. ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد (833هـ)، النّشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، بغير تاريخ.
7. حميد بن ثور الهلالي، ديوانه، صنعة: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار الكتب المصريّة، 1951م.
8. الدامغاني، الحسين بن محمد، قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم،، تح: عبد العزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين- بيروت، ط3، 1980م.
9. أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي (745هـ)، البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وزكريا عبد المجيد، وأحمد النجولي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1413هـ/1993م.
10. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (370هـ)، مختصر في شواذ القرآن، نشره براجشتراسر، مؤسسة الريّان، بيروت – لبنان، 1430هـ/2009م.
11. الدامغاني، الحسين بن محمد، قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، ، تح: عبد العزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين- بيروت، ط3، 1980م.
12. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، والدار الشامية – دمشق وبيروت، ط1، 1412هـ.
13. الرضي، محمد بن الحسن الرضي (688هـ)، شرح الرّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.
14. الرضي، محمد بن الحسن الرضي (688هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، ومعه: شرح شواهد الشافية، لعبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بغير دار نشر، بيروت لبنان، 1395هـ/1975م.
15. الزَّبيدي، أبو الفيض محمّد بن محمّد (1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت ،من 1969م حتى 2001م.
16. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط1، 1408هـ/ 1988م.
17. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (538هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3، 1407هـ.
18. السفيري، شمس الدين محمد بن عمر (956هـ)، المجالس الوعظيّة في شرح أحاديث خير البرية صلى الله عليه وسلم من صحيح الإمام البخاري، تح: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2004م.
19. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (581هـ)، الرّوض الأُنف في شرح السّيرة النّبويّة لابن هشام، تح: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان،ط1، 1421هـ/ 2000م.
20. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (180هـ)، الكتاب، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1427هـ / 2006م.
21. السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حققه وشرحه: محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط1، 1409هـ/1989م.
22. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ)، الحاوي للفتاوي، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1424هـ/2004م.
23. شاكر، أحمد محمد، آزر، تحقيق أنّه اسم أبي إبراهيم عليه السّلام، بحث نشره ملحقًا بكتاب: المعرّب للجواليقي، دار الكتب المصريّة – القاهرة، 1995م.
24. الشّعراوي، محمد متولي (1418هـ)، تفسير الشعراوي = الخواطر، مطابع أخبار اليوم، القاهرة – مصر، بغير تاريخ.
25. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (1250هـ)، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تح: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بغير تاريخ.
26. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 2000م.
27. الطناحي، أبو أروى محمود محمد (1419هـ)، مقالات الطّناحي، جمعها ورتبها: محمد محمود محمّد الطّناحي، ومحمد ناصر العجمي،

دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط1، 1422هـ.
28. ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي (775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1998م.
29. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، صححه وأخرجه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت – لبنان، 1379هـ.
30. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب (542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.
31. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ)، إملاء ما منّ به الرحمن، راجعه وعلق عليه: نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، ط1، 1423هـ/ 2002م.
32. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، بغير تاريخ.
33. فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر (606هـ)، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط3، 1420 هـ.
34. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ)، معاني القرآن، ج1، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النجار، ج2، تح: محمد علي النجار، مصور عن طبعة دار الكتب المصرية، ج3، تح: عبد الفتاح شلبي، دار السرور، بيروت – لبنان، بغير تاريخ.
35. القسطلاني، أبو العباس أحمد بن محمد (923هـ)، إرشاد السّاري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323هـ.
36. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (338هـ)، إعراب القرآن، تح: زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، بغير تاريخ.
37. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (430هـ)، دلائل النبوة، تح: محمد رواس، وعبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، ط2، 1406هـ/1986م.
38. الهمذاني، أبو يوسف المنتخب ابن أبي العزّ (643هـ)، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تح: محمّد نِظام الدّين الفتيّح، دار الزّمان، المملكة السعودية، ط1، 1437هـ/2006م.